الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2023–2024

المحاضرة التاسعة: الفكر الإقتصادي للمدرسة التقليدية(الكلاسيكية)

1- نشأة المدرسة الكلاسيكية: ظهرت المدرسة الكلاسيكية نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 بفضل مجموعة من المفكرين والاقتصاديين خاصة الانجليز منهم، حيث يلاحظ من خلال دراساتهم أنهم كونوا إطارا علميا وفكريا نحو استجلاء الظاهرة الاقتصادية والإحاطة بأسرارها، وقد ساهم نشر الاقتصادي الكلاسيكي "آدم سميث" لكتابه "ثروة الأمم" عام 1776 في تعزيز وإطلاق علم الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته عن باقي العلوم الاجتماعية، حيث حرص المفكر في كتابه على تحديد عوامل الانتاج في رأس المال،العمل والأرض، واعتبار هذه العوامل الرئيسية أساس ثروة الأمم وعلى هذا الأساس ساهمت أفكار عدد من المفكرين على رأسهم "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو""جون ستيوارت ميل"،"مالتس" و "جون باتيتس ساي" في ارساء قواعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي[1]، ويتميز تفكير هذه المدرسة بمحاولة تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي تحليلا دقيقا وصلبا، ومتابعة التطور التاريخي الذي أدى إلى نشأة هذا النظام والتنبؤ بمستقبله، وكان الإعتقاد السائد لدى أنصار هذه المدرسة هو وجود قوانين تحكم الظاهرة الإجتماعية، والملاحظ بالنسبة لهؤلاء المفكرين أنهم انقسموا إلى طائفتين فيما يتعلق بنظرتهم إلى مستقبل النظام الرأسمالي، فكانت كتابات البعض منهم متبعة بروح التفاؤل والبعض متشائمة حول مصير النظام الرأسمالي[2].

---

[1] – حنان شطيبي، **مرجع سابق**، ص ص 29،30.

[2] - إبراهيم بولمكاحل، المحور الثالث: التطور التاريخي للفكر الإقتصادي: المدرسة الكلاسيكية، مقال متاح على الرابط التالي: http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9.pdf ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/03/28.

2- المبادئ العامة للمدرسة الكلاسكية(التقليدية): تقوم المدرسة الكلاسكية على مجموعة من المبادئ والمرتكزات الفكرية والتي نذكر أبرزها في الآتي:

أ- الحرية الإقتصادية: اعتبر الإقتصاديون الكلاسيكيون أن الحرية الإقتصادية هي الدعامة الأساسية للنظام الرأسمالي وهي الإطار الضروري لتحقيق التقدم الإقتصادي، وهذه الحرية الإقتصادية تشمل: حرية التعاقد، حرية التملك، حرية التجارة (الداخلية، والخارجية)، وحرية ممارسة أي مهنة او نشاط إقتصادي[1]، ولضمان حماية الحرية كأساس للفعاليات الإقتصادية دعا أدم سميث إلى تطبيق آليات اقتصاد السوق الحر، الذي يعتبر تنظيما اجتماعيا لضبط سلوك الأفراد في ميدان الإنتاج وإشباع الحاجات ويتوقف قيام هذا التنظيم على مدى توفر المؤسسات الإجتماعية الضرورية وخاصة الدولة وتطورها على النحو الذي يساعد على تدعيم السوق الحر عبر التشريعات القانونية والقضائية وتوفير البيئة الثقافية والحرية السياسية المناسبة لنجاح مثل هذه التطبيقات الاقتصادية[2].

- يرى أدم سميث أن المصلحة الذاتية تقوم بدور القوة المحركة التي توجه الناس إلى أي عمل يريد المجتمع ان يدفع ثمنه، ولكن هناك في المقابل قوة أخرى هي المنافسة فقوانين السوق لا تفرض على المنتجات سعرا تنافسيا فحسب بل وتحرص على ان يراعي المنتجون بالمجتمع مطالبة بشأن مقادير السلع التي يريدها، وكما أن السوق تنظم الأثمان ومقادير السلع طبقا للطلب من الجمهور، كذلك هي تنظيم دخول الذين يتعاونون في انتاج تلك السلع[3].
- والنتيجة التي يصل إليها الإقتصاديون الكلاسيك من وراء الحرية الإقتصادية هي انه لاتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أي المجتمع، فالفرد عندما يحقق ذاته من خلال تعظيم أرباحه فإنه يحقق دون ان يدري مصلحة المجتمع، فمصلحة

---

[1] - إبراهيم مشورب، **مرجع سابق**، ص 50.

[2] - إبراهيم بولمكاحل، المحور الثالث: التطور التاريخي للفكر الإقتصادي: المدرسة الكلاسيكية، **مرجع سابق**.

[3] - ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص 32.

الجماعة برأيهم هي حاصل جميع المصالح الفردية، والسلوك الانساني حسب رأي آدم سميث تحركه بالطبيعة ستة دوافع وهي: النفس، العاطفة، الرغبة في الحرية، الإحساس بالتوافق، عادة العمل والميل إلى المقايضة، والتبادل بين الأشياء، وإنطلاقا من هذه الدوافع فإن كل إنسان هو بطبيعته أفضل حكم على مصلحته ولذلك ينبغي إعطائه الحرية للسعي وراء مصلحته بطريقته الخاصة[1].

- وفي عام 1791 أصدر رجال الثورة الفرنسية مرسوما يقضي بإلغاء نظام الطوائف ويعلن ان لكل فرد الحرية في ممارسة أي مهنة أو صنعة يرغب بها ثم أصدروا في نفس العام قانونا عرف بقانون "**شابلي– chapelier**" يحظر على العمال التكتل او تكوين الجمعيات[2].
- ومن خلال تقرير الحرية الإقتصادية لأدم سميث يمكن إستنتاج مايلي: [3]

- الإيمان بالفرد وقدرته على حسن تقدير مكتمن منفعته ومصالحه.
- لايوجد تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الدولة.
- مصلحة الدولة هي الصورة العليا لمصلحة الفرد، ولذلك لايمكن القول إن مصلحة الدولة هي مجموع مصالح الأفراد.
- الحرية الإقتصادية عامة هي السبيل الوحيد لتحقيق مصحلة الفرد ومنفعته، ومن ثم مصلحة الدولة ومنفعتها.

- سياسة الإحتكار تتناقض مع الحرية الإقتصادية من جهة أولى، وتقضي على إمكانيات المنافسة الحرة من جهة ثانية، وتؤدي إلى الحيلولة دون تحقق مصلحة الفرد والدولة من جهة ثالثة.

---

[1] – إبراهيم مشورب، **مرجع سابق**، ص51.

[2] – رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص 73.

[3] – عزت السيد أحمد، **المذاهب الإقتصادية الكبرى**، جامعة بيروت، اللاذقية، سوريا،2008-2009، ص ص224. 225.

ب- دور الدولة في النشاط الإقتصادي: يجمع مفكرو هذه المدرسة على مبدأ سيادة الحرية الإقتصادية، ومبدأ عدم تدخل الدولة في حركية النشاط الإقتصادي وحصر دورها في القيام ببعض الوظائف كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة والقيام ببعض الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها بحكم إنخفاض او إنعدام الربحية فيها، وعليه يعتبر دور الدولة حسب هذا المذهب هو دور الحارس أو مايسمى بالدولة الحامية لمواطنيها[1].

ت- نظرية السكان: تعتبر من أشهر النظريات التي قدمت تحليلا متعمقا للمسألة السكانية ويعتبر "**روبرت مالتس**" هو مؤسسها عام 1793 وهي أول نظرية تستخدم الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية من الواقع العملي في دراسة ونمو السكان وبين نمو الموارد الغذائية، غير أن السكان يتزايدون على أساس **متتالية هندسية** (2،4،8،16..) في حين تتزايد المواد الغذائية على أساس **متتالية عددية**(1،2،3،4،5،6،7،8...) ويرى مالتس أنه بناء على تلك الفرضية فإن عدد السكان يتضاعف كل 25 عاما بينما لا تحدث زيادة مماثلة في الموارد خلال نفس المدة وأنه مالم تتبع الموانع الطبيعية فإنه ستحدث كوارث طبيعية تلقائية لإعادة التوازن بين السكان والموارد الغذائية المتاحة[2].

- وتستند نظرية مالتس إلى دعامتين هما: [3]

أ- الدعامة الأولى: وهي تتمل في أن التكاثر البشري الذي هو عملية محضة بيولوجية لاعلاقة لها بالظروف والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للإنسان، إلا أن الدراسات الإقتصادية

---

[1] - صالح صالحي، **دور الدولة في الحياة الإقتصادية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص27.

[2] - زينب صالح الأشيوح، **الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة**، د ن، د م، 1998، ص ص 135،136.

[3] - إبراهيم مشورب، **مرجع سابق**، ص 54.

والإجتماعية أثبت عكس ذلك وهو أن السكان في أي مجتمع لايجوز النظر إليهم بمعزل عن المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

ب– الدعامة الثانية: وهي إيمان **مالتس** بما يسمى"تناقص الغلة" الذي يقول بأن الزيادة في الإنتاج لاتتناسب مع الزيادة المستخدمة في عنصري العمل والمال.

* وبذلك أدخل مالتس 03 مفاهيم جديدة على الفكر الإقتصادي وهي: [1]

أ– **مفهوم الحركة:** بين مالتوس أن المجتمعات غير جامدة على حد تعبير رجال الإقتصاد بل هي حية متحركة ويتمثل عنصر الحركة بها تغيير العلاقة القائمة بين السكان في جهة والموارد من جهة أخرى.

ب– مفهوم الشدة أو التقشف : عرض مالتوس بشدة تقديم الإحسان للفقراء كحل للمشكلة، بحيث ندد بكل التنظيمات الخيرية التي تقدم المساعدة للمحتاجين فهو يرى أن أي مساعدة تقدم للمحتاجين تزيد من عددهم لأن هذه المساعدات تجعلهم يعتمدون على المجتمع في تربية أولادهم.

ج– مفهوم التشاؤم: كان مالتوس يخشى أن تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى انتشار الفقر والحروب وكان يعتقد أن الإنسان يمكن أن يكون له أثر في إيجاد التوازن بين النمو الإقتصادي والنمو السكاني.

4– قانون تناقص الغلة: (تناقص معدل الربح): من انصار هذه النظرية دافيد ريكاردو و مالتس وستيوارت ميل...وغيرهم، ينص هذا القانون على أنه مع الزمن ومع تزايد رأس المال والعمل المستخدمين في الإنتاج ينخفض المردود سواء معبرا عنه بإنتاجية رأس المال او بإنتاجية العمل، ويقدم هذا القانون على أنه قانون طبيعي يصح على كل مجتمع وفي كل مكان ومجال، ورأى أدم سميث أن معدل الربح سيتناقص على الأمد لطويل بسبب المنافسة ورأى أن المنافسة داخل القطاع الواحد تقود إلى إنخفاض الربح في هذا القطاع بحكم حرية الدخول إلى السوقق

---

[1] – بركان بن خيرة، **تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبوعة بيداغوجية مقدمة** لطلبة السنة الثانية علوم اقتصاديةLMD، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة إبن خلدون تيارت، 2017-2018، ص 61.

وظن أن تدفق رأس المال من قطاع تراجع فيه معدل الربح إلى قطاع آخر سيقود إلى تراجع معدل الربح في ذلك الأخير بنفس الطريقة[1].

5- الريع: لقد ارتبطت نظرية الريع في اطار الفكر الكلاسيكي بـ" دافيد ريكاردو" خصوصا ولقد إعتبر أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض فيي مقابل إستغلالها في الزراعة أو في غير ذلك يسمى ريعا ويختلف هذا الريع بإختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها، فالأرض الزراعية متفاوتة في خصوبتها ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فيها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة، ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على معدلات أرباح أعلى ممن غيرهم، وهذا ما يسمى فيما بعد " بالريع التفاضلي أو الريع الفرقي"[2].

6- تقسيم العمل: يرى أدم سميث أن تقسيم العمل يكون على مستويات تبدأ داخل المنشأة الواحدة ثم بين المنشآت في الإقتصاد الواحد ثم بين الإقتصاديات على المستوى الدولي، وإرتبط عنده تقسيم العمل الدولي بحرية التجارة التي تعني بمنافعها لا على الطريقة الميركانتيلية بل على الطريقة التي تحق المكاسب لكافة أطراف التجارة، فبالنسبة لأدم سميث تقسيم العمل هو أهم مصادر نمو إنتاجية العمل وزيادة دخل الفرد فمن جهة يساعد تقسيم العمل على جني منافع التخصص ومن جهة ثانية يساعد في توفير الوقت الضائع في انتقال العامل الواحد من مهمة إلى مهمة أخرى مختلفة، ومن جهة ثالثة يؤدي تقسيم العمل إلى تطوير الآلات ومكننة الإنتاج[3].

* **حسب** سميث فإن تقسيم العمل له ضروريات كثيرة ونتائج عديدة يمكن عرضها كالآتي: [4]

- هنا يبدو واضحا أثر تقسيم العمل في زيادة الإنتاج، إذ أن كل ذلك يتم ضمن تتابع محسوب لتقسيم العمل وربط العمليات المختلفة مع بعضها البعض.

-إن تقسيم العمل من ناحية أخرى هو زيادة تناسبية للقوى الفعالة في العمل ويبدو أن الفصل بين الأعمال والوظائف المختلفة يحظى بمكانة كتتابع لهذه الإيجابية.

- تقسييم العمل يؤدي إلى نمو كبير في العملية الانتاجية برمتها.

---

[1] - معاذ الشرفاوي الجزائلي، **مرجع سابق**، ص 101.

[2]- حنان شطيبي، **مرجع سابق**، ص 35.

[3] - معاذ الشرفاوي الجزائلي، **مرجع سابق**، ص 103.

[4] - عزت السيد أحمد، **مرجع سابق**، ص 229.

– زيادة براعة العاملين ومهاراتهم الإحترافية في عملهم.

–حفظ الوقت وإستثماره بطريقة أمثل وأفضل مما كان عليه.

– تقسيم العمل أدى إختراع الأعداد الهائلة من الآلات التي تسهل العمل وتمكن عاملا واحدا من إنجاز العديد من المهام، إذ أن تقسيم السلعة المنتجة إلى أجزاء يسهل التفكير في اختراع آلات تنتجها.

–تضاعف حجم الإنتاج الناجم عن تقسيم العممل جعل المجتمع أكثر تنظيما.

بتقسيم العمل وصلت الثروة إلى فئات المجتمع جميعها بما فيها الطبقات الدنيا.

– تقسيم العمل أدى إلى فتح آفاق المنافسة وخففض أسعار السلع أكثر، الأمر الذي أدى إلى أن تعم الوفرة على فئات المجتمع كافة.

7– نظرية القيمة: تستمد القيمة مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول وفق أفكار "أدم سميث ودافيد ريكاردو" الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان وقد عرضت بنظرية "**العمل في القيمة**" أو "**قيمة العمل**" فالعمل هو مصدر الثروات القومية وإن تنمية قدرات العمل تتحقق عن طريق إتساع مبدأ التخصيص وتقسيم العمل[1]، حيث ميز أدم سيمث بين نوعين من القيمة هما: [2]

– **القيمة الإستعمالية:** وهي قيمة ما تحققه السلعة من منفعة للشخص الذي يستعملها ولذلك قد تختلف قيمة السلعة من شخص إلى آخر تبعا لمدى الحاجة والمنفعة التي تحققها هذه السلعة لهؤلاء الأشخاص.

– **القيمة التبادلية:** وهي قيمة السلعة مقارنة مع السلعة التي تبادل بها أي قيمة السلعة هي قيمة ماتبادل به من سلعة أو سلع أخرى.

8–نظرية الإنتاج: يرى الكلاسكيون أن الإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها وهم يرون أن عناصر الإنتاج تتمثل في ثلاثة عناصر وهي : الطبيعة، العمل، رأس المال، غير أن العمل حسب رأيهم هو العنصر الرئيسي الذي يحتل المكان الأساسي بين تلك العناصر، ولقد إهتم الكلاسيكيون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج هما ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة

---

[1] – العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] – عزت السيد أحمد، **مرجع سابق**، ص 231.

المتناقصة، حيث بين أدم سميث أن تقسيم عملية إنتاج سلعة ما إلى عدة عمليات جزئية يقوم بكل منها شخص أو أشخاص متخصصون يؤدي إلى إنتاجية العمل الإنساني وذلك يرجع إلى ما يترتب على تقسيم العمل من رفع درجة إتقان العامل لعمله وزيادة قدرته على الابتكار فيه[1].

9- **نظرية التوزيع**: على أساس القيمة تقوم نظرية التوزيع لدى الكلاسيك حيث يتم توزيع الناتج الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة على أساس القيمة إذ يرتبط تحليل التوزيع عند **سميث** بالمنهج الطبقي بدال من المنهج الوظيفي حيث . يوزع الدخل حسب الطبقات الاجتماعية وهي طبقة العمال ، طبقة مالك الأراضي وطبقة أصحاب رأس المال فالأجور تدفع للعمال بينما الأرباح يحصل عليها -الرأسماليون- أما الريع يحصل عليه مالك الأراضي الزراعية نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها، فهو ثمن يدفع للمالك نظير ملكية الأراضي، وندرة عنصر الأرض وتفاوت خصوبتها ، أما عن كيفية تحديد الريع فقد بين "ريكاردو"

أن ذلك يتوقف على درجة التفاوت في خصوبة الأراضي وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك وهي التي تحدد الطلب على هذه المنتجات، ومن بين المفاهيم المرتبطة بنظرية التوزيع نجد:**الأجور، الربح، الفائدة، الريع**[2].

10- نظرية التشغيل: يؤمن الكلاسيك بسيادة الاستخدام الكامل، فتوازن الاقتصاد حسبهم يحدث عند مستوى التشغيل الكامل للموارد وعليه استبعاد حدوث بطالة عامة واجبارية، وان حدث ذلك فان قوى العرض والطلب كفيلة بإعادة التوازن لسوق العمل، فقوى السوق ومرونة الأسعار والأجور ومعدل الفائدة تقوم تلقائيا باستعادة التوازن في الأسواق إن حدث اختلال[3].

11- نظرية النقود: تعتبر النقود حسب الكلاسيك وسيلة للمبادلة وأداة لقياس القيم ولم يتجاهلوا وظيفتها كمخزن للقيم وأداة لحفظ المدخرات، ومن هنا فقد بنوا تحليلهم للنقود على إفتراض وجود إقتصاد عيني لانقود فيه، ومن خلال تحليلهم للنقود أشار أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى ان تقلبات المستوى العام للأسعار-قيمة النقود- يمكن أن ترجع بصفة أساسية إلى تغير كمية النقود ولقد إعتمدوا في تحليلهم على النظرية الكمية التي تقوم عللى فكرة أن

---

[1] - زينب صالح الأشيوح، **مرجع سابق**، ص 134.

[2]- - العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص ص 45، 46.

[3] - حنان شطيبي، **مرجع سابق**، ص ص32،33.

سبب حدوث تقلبات مستوى الأسعار في الأجل القصير هو تغيير كمية النقود فكل زيادة في كمية النقود لابد أن تؤدي حتما إلى إرتفاع مستوى الأسعار والعكس بالعكس الآخر[1].

12- نظرية التجارة الدولية: دافع الكلاسيكيون على الحرية الإقتصادية في المجال الداخلي والخارجي، وقد بنوا دفاعهم هن هذه الحرية على إتباع سياسة تجارية حرة، يمكن أن يؤدي بكل بلد من البلدان إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة أو عدة سلع، وهكذا تستطيع كل دولة أن تنتج لنفسها ولغيرها من الدول، فالحرية التجارية ومايترتب عليها من تخصص كل بلد في الإنتاج على أساس المزايا النسبية سوف يزيد من الرفاهية الإقتصادية[2].

* فقد كانت نظرية المزايا النسبية تحاول أن تبرز قيام التجارة الدولية على أساس الإختلاف في تكاليف الإنتاج النسبية، وهي التكاليف التي ترتكز على الإختلاف في أسعار عوامل الإنتاج، فقد كان ريكاردو يقول بأن على كل دولة أن تتخصص في إنتاج سلعة واحدة أو اكثر التي تتمتع فيها بميزة نسبية وان تستورد ما تحتاج غليه من سلع أأخرى من بلاد تتمتع بإنتاجها بنفقات نسبية، وهذا سوف يؤدي إلى حصول الدولة ناتج أكبر فيما لو انعدم التخصص والتجارة[3].

3 الإنتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية:

تعرضت المدرسة الكلاسيكية إلى مجموعة من الإنتقادات نذكر أبرزها في الآتي: [4]

- لا يمكن اعتبار أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد الذي يساهم في خلق الثروة، فلا بد من المزج بين مجموعة عناصر الانتاج كافة ليتحقق مفهوم الثروة.
- اهملت النظرية الكلاسيكية دور النقود، وركزت على أنها وسيلة للتبادل وأهملت عنصرا أساسيا وهي أن النقود مخزن للقيمة ويمكن استعمالها آجلا.

---

[1] - زينب صالح الأشيوح، **مرجع سابق**، ص ص145، 146.

[2] - إبراهيم مشورب، **مرجع سابق**، ص 58.

[3] - **نفس المرجع**، ص ص 58،59.

[4] - محمد الأمين جبلي، **المدرسة الكلاسيكية**، منارة الإقتصاد، مقال متاح على الرابط التالي: https://www.manarat-el-iktissad.com/2019/10/the-classic-school.html ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2021/03/10.

– فكرة الاستخدام التام هي فكرة مثالية لايمكن تحقيقها على أرض الواقع والتي ترتكز على التشغيل التام والاستخدام التام لكل عناصر الانتاج.

– لم يهتم الكلاسيك بالنتائج الإجتماعية الناجمة عن بلية النظام اللبيرالي فلقد إهتموا بالنواحي الإنتاجية فقط وبكيفية التوصل إلى الثروة، أما العامل فإعتبروه مجرد عامل من عوامل الإنتاج يستوي أجره عند الحد اللازم للمعيشة ويحكم عليه بالموت والزوال عند إنعدام الطلب عليه[1].

[1]– إبراهيم مشورب، **مرجع سابق**، ص ص 61، 62.